أمن الطاقة وانعكاساته على السياسة الخارجية المصرية تجاه الأزمات الإقليمية

أحمد إبراهيم محمد عبد العزيز

إشراف

أ.د/ سلوى السعيد فراج أ.د/ ريمان أحمد عبد العال

الملخص:

لقد أصبحت مصادر الطاقة أحد المحددات المركزية للصراعات لما لها من تأثير على الاقتصاديات العالمية خاصة بعد التغيرات المناخية التي شهدها العالم في الفترة الأخيرة ونظراً للاكتشافات الطاقية الجديدة التي اكتشفت في المحيط الإقليمي المصري عملت مصر منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية في عام ٢٠١٤ على امتلاك أدوات السياسة الخارجية التي تتناسب مع حجمها وطبيعتها وأهدافها إلى جانب تضمين محدد الطاقة ضمن محدداتها الرئيسية في علاقاتها الخارجية، كما سعت مصر تبني مشاكل محيطها الإقليمي والعمل علي حلها وإرساء نظام قانوني للمنطقة وينصب تركيز الدراسة علي تحليل إدارة الخارجية المصرية للازمات الإقليمية مع مراعاة متغير الطاقة في كل أزمة مما يؤدي في النهاية إلى الحفاظ علي أمن الطاقة المصري .

Abstract:

Energy sources have become one of the central determinants of conflicts because of their impact on global economies, especially after the recent climate changes in the world, and due to the new energy discoveries discovered in the Egyptian regional environment, Egypt has worked since President Abdel Fattah el-Sisi assumed the presidency in 2014 to possess

foreign policy tools commensurate with its size, nature and objectives, as well as include the energy limiter in its main determinants in its foreign relations, and Egypt has sought to adopt the problems of foreign policy. Its regional surroundings and work to solve it and establish a legal system for the region and the focus of the study is on the analysis of the Egyptian Foreign Ministry's analysis of regional crises considering the energy variable in each crisis, which ultimately leads to the maintenance of Egyptian energy security.

المقدمة:

لقد أصبحت مصادر الطاقة أحد المحددات المركزية للصراعات لما لها من تأثير على الاقتصاديات العالمية خاصة بعد التغيرات المناخية التي شهدها العالم في الفترة الأخيرة ونظراً للاكتشافات الطاقية الجديدة التي اكتشفت في المحيط الإقليمي المصري عملت مصر منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية في عام ٢٠١٤ على امتلاك أدوات السياسة الخارجية التي تتناسب مع حجمها وطبيعتها وأهدافها إلى جانب تضمين محدد الطاقة ضمن محدداتها الرئيسية في علاقاتها الخارجية، وبالتالي وقد تبنت مصر مشاكل محيطها الإقليمي وسعت الي حلها؛ كما ساهمت في صياغة علاقات وشراكات بين مختلف الدول التي تقع في اقليمها، وسعت إلي توظيف سياستها الخارجية كمعيار نظري لبناء القوة الشاملة للدولة، وقد تجلت تلك السياسة في جهود مصر الكبيرة في احتواء الأزمات الإقليمية في (ليبيا- سوريا- اليمن) مع مراعاة متغير الطاقة وفقاً لكل أزمة.

تساؤلات الدراسة:

١. ما هو مفهوم أمن الطاقة المصري؟

٢. ما هي الأسس والمبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية المصرية؟

٣. كيف أثر متغير الطاقة على إدارة مصر للأزمات الإقليمية المعاصرة؟

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية للدراسة فيما تضيفه على المستوى النظري من قراءة تحليلية توضح العلاقة بين متغير الطاقة وبين السياسة الخارجية المصرية، كما أن الدراسة تساهم في إبراز العلاقة بين أمن الطاقة المصري وبين تحركات الخارجية المصرية في الفترة الأخيرة بالإضافة إلى إيضاح الأدوات والإستراتيجيات التي اعتمدت عليها الخارجية المصرية في إدارتها للأزمات الإقليمية.

أما الأهمية العملية للدراسة فتنطلق من مجموعة اعتبارات رئيسية أهمها أن الدراسة تجمع بين الشقين النظري والتطبيقي فهي تهتم بدراسة انعكاسات تحقيق امن الطاقة على إدارة الخارجية المصرية للأزمات الإقليمية في الفترة الأخيرة وبالتالي فإن نتائجها يمكن أن تساهم في تقديم رؤية واضحة لصانع القرار في الخارجية المصرية بما يدعم تحقيق الأمن الطاقي المصري.

أهداف الدارسة:

١. التعرف على المفهوم التقليدي لأمن الطاقة

٢. التعرف على الرؤية الاستراتيجية لقطاع الطاقة المصري

٣. الكشف عن تأثير محدد الطاقة على إدارة السياسة الخارجية المصرية للأزمات الإقليمية.

منهجيه الدراسة:

نظراً لأن موضوعات السياسة الخارجية وأمن الطاقة تحمل في طياتها العديد من الجوانب المتشابكة، فإن الباحث سوف يعتمد على المنهجي الاستقرائي والاستنباطي بشكل متوازٍ، حيث يستخدم المنهج الاستقرائي في جمع البيانات والمعلومات من مصادر شتى مرتبطة بالموضوعات كما يستخدم المنهج الاستنباطي من خلال التعرف على السمات والخصائص العامة لأمن الطاقة والسياسة الخارجية ومن ثم استنباط تأثير تحقيق أمن الطاقة المصري على السياسة الخارجية المصرية في الفترة الأخيرة.

تقسيم الدراسة:

يسلط هذا البحث الضوء على تأثير أمن الطاقة المصري علي إدارة مصر للأزمات الإقليمية على اعتبار أنها مركز الثقل الإقليمي وذلك على ثلاث مباحث يقدم المبحث الأول نظرة عامة على مفهوم أمن الطاقة وكذلك الرؤية الاستراتيجية لقطاع الطاقة المصري ويستفيض المبحث الثاني وفي شرح وتحليل السياسة الخارجية المصرية في الفترة الأخيرة وفي المبحث الأخير يتم إلقاء الضوء على تأثير متغير الطاقة على إدارة الخارجية المصرية للأزمات الإقليمية.

المبحث الأول: أمن الطاقة المصري

أولاً: أمن الطاقة المصري:

تلعب مصادر الطاقة دوراً حيوياً في حياة المجتمعات البشرية لما لها من تأثير مباشر على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد أدى ذلك إلي تعاظم أهميه التخطيط لقطاعات الطاقة المختلفة لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتشمل مصادر الطاقة في مصر عدة مصادر متجددة وغير متجددة وسنتناول هنا البترول والغاز الطبيعي علي اعتبار أنهما الأكثر استخداماً وشيوعاً في مصر[١] حيث يشكلان معاً حوالي(٩٥.٢%) من إجمالي الطاقة المستهلكة التي وصلت

في عام ٢٠١٦ إلى ٢١ مليون طن حيث تعتبر مصر من أكثر الدول المستهلكة للبترول والغاز الطبيعي في إفريقيا[٢].

أ- الرؤية الاستراتيجية لقطاع الطاقة (البترول والغاز الطبيعي) في مصر:

تعتمد الرؤية الاستراتيجية لقطاع الطاقة في مصر على التخصيص الكفء للموارد المتاحة في الدولة مع العمل على تنمية الإنتاج القائم وتأمين الإمدادات الطاقية بهدف تحقيق تنمية اقتصادية وبيئية واجتماعية متوازنة ومستدامة، بما يسهم في خلق قطاع قادر علي التنبؤ والتأقلم مع كافة المتغيرات المحلية والدولية وذلك بالاتساق مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة[٣].

<u>وتكمن الأهداف الاستراتيجية لقطاع الطاقة في الآتي:</u>

- تأمين إمدادات الطاقة على المدى القريب والبعيد.
- زيادة الاحتياطيات المؤكدة من البترول والغاز الطبيعي وذلك من خلال طرح المزايدات العالمية بشكل دوري، وتكثيف جهود البحث والاستكشاف في المناطق الجديدة.
- زيادة معدلات الإنتاج من البترول والغاز الطبيعي من خلال تنمية الحقول العاملة وكذلك تطوير معامل التكرير ومحطات الإسالة.
- ضرورة تطوير قطاع الطاقة واستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- زيادة مساهمة قطاع الطاقة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.
- مراعاة المحددات البيئية المتعلقة بكافة أنشطة القطاع وتضمينها في كافة دراسات الجدوى الخاصة بمشاريع قطاع البترول والطاقة.
- التكيف مع المتغيرات التي يمكن أن تطرأ على أوضاع الطاقة محلياً وإقليمياً وعالمياً بما يساهم في تحقيق الأمن الطاقي والتنمية المستدامة.

- زيادة معدلات التنسيق بين مصر ومختلف الدول على جميع الاتجاهات الإقليمية والدولية.

وبناءاً على الرؤية السابقة فإن مصر عملت على تحقيق أمن البترول من خلال:

تنويع الإمدادات البترولية وتنمية معدلات الإنتاج والعمل علي زيادة القدرة التكريرية وذلك من خلال الشروع في تنفيذ مشروعات تطوير معامل التكرير.

ويواجه أمن البترول في مصر عدة تحديات منها سعر البترول حيث أن ارتفاع سعر البترول يلقي بمزيد من الأعباء على كاهل ميزانية الدولة في ظل عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي منة وبالتالي فإن أي تراجع في أسعار البترول ستستفيد منة مصر بشكل كبير هذا بالإضافة إلي الاعتماد على مصادر توريد مختلفة لعدم تكرار ما حدث في عام ٢٠١٦ حينما قررت شركة أرامكو السعودية وقف إمداداتها النفطية مما تسبب في خلل في قطاع الطاقة وبالتالي عملت مصر على إبرام اتفاق مع العراق ينص على توريد البترول العراقي إلى مصر وفقاً لمشروع المشرق الجديد وهو ما سنتطرق إلية لاحقاً.

أما أمن الغاز الطبيعي:

فعملت مصر على تحقيقه من خلال العمل على تنمية الإنتاج وتطوير الحقول العاملة وكذلك زيادة معدلات التنقيب والاستكشاف والعمل على جذب الشركات العالمية للعمل فيها وخلق بيئة استثمارية آمنه إلى جانب تسوية المنازعات الدولية المتعلقة بالغاز الطبيعي وإجراء عدة إصلاحات في قطاع الطاقة بصفة عامة.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية المصرية

أولاً ثوابت السياسة الخارجية المصرية:

تنطلق التحولات الجديدة في السياسة الخارجية لأي دولة من ترتيب الأوضاع الداخلية ومعالجة المشاكل الاقتصادية، وذلك نظراً لأثارهما السلبية على عملية صنع القرار، وهو النهج الذي انتهجته مصر منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية، وذلك من أجل بناء سياسة خارجية ناجحة تحقق لمصر العودة مرة أخرى

إلى دورها الريادي في منطقة الشرق الأوسط، وقد ارتكزت السياسة الخارجية المصرية في تلك الفترة على مجموعة من المبادئ المتمثلة في الآتي[٤]:

- تنويع اتجاهات السياسة الخارجية وذلك لتجنب الوقوع ضحية التعامل الأحادي مع دولة واحدة، حتى لو كانت دولة عظمي ذلك لأن الأصل في مصالح وسياسات الدول هو التنوع والاختلاف وأحياناً الصراع.
- تحقيق التوازن بين المصادر المختلفة بما يضمن تحقيق مصر لمصلحتها القومية ويحقق توزان المصالح.
- تنويع مصادر التسليح وهو الأمر الذي ظهر جلياً في صفقات السلاح الشرقية والغربية سواء من روسيا أو فرنسا أو الصين فمصر تعد الدولة الوحيدة في العالم التي تقوم بجمع أنواع مختلفة من التسليح في قواتها المسلحة وذلك؛ حماية لاستقلال قرارها وأمنها القومي.

أ- <u>الأسس والمبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية المصرية:</u>

لقد نشطت السياسة الخارجية المصرية في الفترة التي تلت ثورة ٣٠يوينو وازدادت نشاطاً علي مختلف الأصعدة عقب تولي الرئيس السيسي رئاسة الجمهورية، وذلك مراعاة لحالة العالم العربي ككل ووفقاً للتطورات الكبرى التي شهدتها الساحتين الدولية والإقليمية، وتختلف الأدوات والجهود الدبلوماسية وفقاً لطبيعة كل أزمة ومكوناتها، مما مكن الدولة المصرية من استعادة مساحات الدور والتأثير المطلوبين في قضايا إقليمية ودولية، وقد شكل ما طرحه الرئيس السيسي من مبادئ، وما تم تنفيذه على الأرض، اتجاهات وأسس حاكمة للسياسة الخارجية المصرية، والتي تقوم على[٥]:

- استقلال القرار السياسي المعبر عن الإرادة الوطنية والمصلحة القومية المصرية، دون القبول بأي تدخلات تمس بالسيادة الوطنية، أو تؤثر في تحقيق الأهداف الوطنية.

- الترابط بين الأمن القومي المصري والأمن القومي العربي ورفض محاولات القوي الإقليمية التدخل في شؤن الدول العربية بهدف فرض نفوذها على حساب أمن واستقرار المنطقة والمساعدة في نشأة وتغذية الجماعات الإرهابية والنزاعات الطائفية.
- دعم التعاون العسكري مع الدول العربية من خلال التدريبات المشتركة مع القوات المسلحة للعديد من الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين والسودان والأردن في نطاقي البحر الأحمر والمتوسط من أجل نقل الخبرات وتبادل المعارف العسكرية والتدريب على عمليات الإغاثة وقت الأزمات بالإضافة الي الاستعداد لمواجهه أي تهديدات للأمن القومي العربي وهو الأمر الذي كان غائباً في التفاعلات المصرية العربية.
- إن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، وحل الدولتين مع إعلان القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، هو الحل المقبول، وأساس أي تسوية مستقبلية.
- إدارة العلاقات الخارجية وفقاً لمبادئ الشراكة والعلاقات المتوازنة، وليس التبعية، مع الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية، والانفتاح والتوازن مع الجميع.
- دعم قضايا السلم والأمن الإقليميين والعالميين، وفقاً لقواعد القانون الدولي، والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة، ومجلس الأمن للأمم المتحدة، واحترام جميع الاتفاقيات الموقعة في ذلك، على مختلف الأصعدة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.
- إن حل الأزمات العربية التي تشهدها الدول العربية مثل: سوريا وليبيا واليمن مرهون بصفة أساسية بالحفاظ علي الدولة الوطنية ومنع انهيار مؤسساتها وسلطاتها المختلفة والتخلص التام من التدخلات الخارجية والجماعات الإرهابية العابرة للحدود بالإضافة الي حرص مصر على تقديم

المساعدات الطبية والإنسانية وتسهيل الحوار الداخلي بين أطراف الازمات وهو الأمر الذي ألتزمت به مصر.

- عدم التدخل في شئون الدول الأخرى، والتصدي بقوة لأي اتجاهات مضادة لمفهوم السيادة الوطنية الكاملة، وفي الوقت نفسه رفض محاولة أي دولة العبث بمقدراتها أو مقدرات الدول في محيطها الاستراتيجي بما يهدد استقرار ركائز أمنها القومي، وقد أسهمت التجربة المصرية في مواجهه تنظيمات الإسلام السياسي التي سعت لإسقاط الدولة المصرية في بلورة نموذج مصري لبناء الدولة الوطنية يقوم علي مسارين متكاملين: أولهما المواجهة الشاملة لكل المنظمات الإرهابية، وثانيهما الإصلاح الاقتصادي والتنمية الشاملة المستدامة، وقد أصبح هذا النموذج ملهماً للعديد من الدول العربية التي تعرضت ومازالت تتعرض لمؤامرات جماعات الإسلام السياسي.
- محورية العلاقات المصرية الإفريقية، وحتمية العمل على تنمية قدرات وإمكانيات دول القارة، وفقاً لقواعد العدالة الدولية، بما يعطي لسكان القارة حقهم الكامل في التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، بالإضافة إلى القضاء على الصراعات العسكرية بين دول القارة وفقاً للآليات والاتفاقيات القانونية، والقرارات الصادرة من الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي بشأنها، مع إحداث التطوير اللازم لعمليات إدارة الإنذار المبكر لتفادي الوصول للصراع العسكري.
- دعم العمل العربي المشترك والسعي إلى توطيد العلاقات مع كافة الدول العربية، مع مراعاة الجانب الاقتصادي والتنموي وهو ما يظهر جلياً في التعاون الثلاثي بين مصر، والأردن، والعراق، بهدف تكثيف التعاون في مجالات الطاقة، والربط الكهربائي، ونقل الغاز، وصناعة البتروكيماويات، وتحديث البنية الأساسية، وبناء المدن الحديثة، والاتصالات، وكذلك نموذج نقل الغاز والكهرباء من مصر إلى لبنان عبر الأردن وسوريا، للإسهام في حل أزمة الطاقة الموجودة في لبنان.

- مكافحة الإرهاب والتصدي للدول الداعمة للتنظيمات الإرهابية، والجريمة المنظمة، والوقوف بحزم أما مشروعات العديد من القوي الإقليمية التي تهدف لفرض سيطرتها على الدول العربية التي تعرضت لأزمات كبري، وتعد الحالة الليبية خير دليل علي التزام مصر بالتسوية السياسية بعيداً عن تدخلات القوى الخارجية.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية المصرية تجاه الأزمات الإقليمية

أولاً: السياسة الخارجية المصرية تجاه الأزمة الليبية:

أ- <u>موقف مصر من الأزمة الليبية:</u>

لقد احتلت الأزمة الليبية مكانة هامة في لقاءات واجتماعات الرئيس السيسي وحواراته مع ممثلي الدولة الليبية حيث حرص على تأكيد موقف مصر المتمثل في دعم خيارات الشعب الليبي والحل السياسي والسلمي في ليبيا من خلال البرلمان، كما دعمت مصر الجيش الوطني الليبي وطالبت بضرورة رفع الحظر على الأسلحة التي تصله حتى يتمكن من الدفاع عن شعبه وبلده، وقد أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي على رفضه القاطع لإسقاط الدولة الليبية والتدخلات الخارجية التي دعمت سيطرة مجموعات مسلحة على بعض المناطق، مع ضرورة دعم مؤسسات الدولة الليبية ودعم مؤسساتها الشرعية والالتزام بالحل السياسي والعمل على إقامة دولة ليبية موحدة[٦].

- **ويستند الموقف المصري في التعامل مع الأزمة الليبية عدة محددات هي[٧]:**

١. حماية وتأمين الحدود الغربية للدولة بعمقها الاستراتيجي من تهديد الميليشيات الإرهابية والمرتزقة.

٢. سرعة استعادة الأمن والاستقرار على الساحة الليبية باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي المصري.

٣. حقن دماء الأشقاء من أبناء الشعب الليبي شرقاً وغرباً، بتهيئة الظروف لوقف إطلاق النار ومنع أي من الأطراف من تجاوز الأوضاع الحالية.

٤. منع التدخلات الأجنبية غير المشروعة في الشأن الليبي والتي تزيد من تفاقم الأوضاع الأمنية على نحو يؤثر على استقرار المنطقة بالكامل.

٥. ضرورة التوقف عند الخط الذي وصلت إليه القوات الحالية من جانب أبناء المنطقة الشرقية أو المنطقة الغربية، على أن تبدأ المفاوضات بعد ذلك للوصول إلى حل للأزمة.

٦. إيجاد وسيلة لتسوية سلمية للأزمة تقضى على حالة التهميش لبعض المناطق الليبية وتتيح التوزيع العادل لعوائد الثروة، وتسمح بإعادة بناء مؤسسات حكومية في ليبيا تكون قادرة على الاضطلاع بمسئولياتها تجاه مواطنيها.

موقف مصر من التدخل الخارجي في الأزمة الليبية (تركيا):

لقد تحولت السياسة الخارجية التركية في الآونة الأخيرة من نظرية "صفر مشاكل" التي ابتكرها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إلى قوة خشنة تسببت في الكثير من الأزمات وبالتالي لم يكن مستغرباً اتهام تركيا في تقرير الأمم المتحدة في نوفمبر٢٠١٩ بانتهاك حظر السلاح المفروض على ليبيا وأعقب ذلك إبرام مذكرتي تفاهم بين تركيا وحكومة الوفاق في أواخر نوفمبر ٢٠١٩ حول التعاون الأمني والحدود البحرية وكان قد سبق ذلك بعدة أشهر إعلان الرئيس التركي تقديم مساعدات عسكرية لحكومة الوفاق الليبي برئاسة فايز السراج[٨].

وفي هذا السياق اعترضت مصر على مذكرتي التفاهم الباطلتين الموقعتين مؤخراً بين الجانب التركي والسراج، وعدم الاعتراف بأي إجراءات أو تصرفات أو آثار قانونية قد تنشأ عنهما، نتيجة مخالفة إجراءات إبرامهما للاتفاق السياسي الليبي الموقع بالصخيرات في ديسمبر ٢٠١٥، كما أن ترسيم الحدود البحرية يكون وفقاً لقانون البحار الذي رفضت تركيا التوقيع علية وبالتالي لا يعترف بأي اتفاقيات لا تستند الي

اتفاقية الأمم المتحدة، أضف إلي ذلك أن سكرتير عام الأمم المتحدة قد رفض إيداع الاتفاق البحري الذي تم بين تركيا وحكومة السراج في ليبيا، ويمثل هذا الاتفاق مشكلة جسيمة لمصر حيث أن ليبيا دولة جوار بالنسبة لمصر وتربطهما حدود طويلة وبالتالي تواجد تركيا وتوجهاتها المضادة لمصر سيكون له تأثيراً سلبياً علي الأمن القومي المصري بما فيه أمن الطاقة خاصة وأن مصر ما تزال تعمل علي التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط وتعمل علي ضمان استقرار المنطقة من خلال منظمة دول غاز شرق المتوسط وبالتالي فإن الهدف من هذه الاتفاقية هو إيجاد منفذ لتركيا علي سواحل المتوسط للتنقيب عن الغاز وتقويض النظام القانوني الذي تسعى مصر إلى إرسائه في المنطقة فضلاً عن محاولة حصار المصالح المصرية من خلال ادعاء نطاق حاجز بين المنطقتين الخالصتين لكل من مصر وقبرص والمنطقة الخالصة لتركيا إذن فالوجود التركي هو تهديد للأمن المصري من جميع الجهات[٩].

ب- <u>جهود مصر لحل الأزمة الليبية:</u>

لقد بذلت مصر جهوداً كبيرة لحل الأزمة الليبية، ومساعدة الدولة الليبية على العودة إلى المسار السياسي كحل أصيل للأزمة، وذلك اتساقاً مع القرارات الأممية ذات الصلة ومخرجات مؤتمر برلين، إلى جانب رفض أي تدخل خارجي في هذا الخصوص ويتجلى ذلك في(إعلان القاهرة) الذي تم في يونيو ٢٠٢٠ حيث التقي فيه الرئيس السيسي بكل من المستشار عقيلة صالح والمشير خليفة حفتر القائد العام للقوات المسلحة الليبية، وانتهي اللقاء بإعلان القاهرة لمبادرة ليبية ليبية؛ لإنهاء الأزمة والوصول إلى تسوية سلمية تتضمن وحدة وسلامة المؤسسات الوطنية وترتكز علي مخرجات قمة برلين الذي نتج عنها حلاً سياسياً شاملاً مع مراعاة استكمال أعمال اللجنة العسكرية (٥+٥) بجنيف برعاية الأمم المتحدة، ويعد إعلان القاهرة بمثابة خارطة طريق شاملة ومتكاملة لحل الأزمة الليبية وقد رحب العالم بهذا الإعلان الذي أصبح مرجعية أساسية لحل الأزمة الليبية"[١٠].

واستضافت مصر في سبتمبر ٢٠٢٠ المحادثات الأمنية والعسكرية المباشرة بين وفدين يمثلان كلًا من حكومة الوفاق الوطني والقوات المسلحة العربية الليبية، برعاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، وذلك لمناقشة التدابير والترتيبات الأمنية في المنطقة والتي سوف تحدد بناء على اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة بالإضافة إلى البحث في مسؤوليات ومهام حرس المنشآت النفطية[١١] وكذلك استضافت اجتماع المسار الدستوري بشأن ليبيا وذلك في أكتوبر ٢٠٢٠ برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة وفدي مجلسي النواب والدولة الليبيين بهدف تفعيل المسار السياسي والتباحث حول آليات حل الأزمة الليبية وأطر الدستور الليبي الجديد الذي يحدد الصلاحيات والمسئوليات وصولاً إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية[١٢].

ثانياً السياسة الخارجية المصرية تجاه الأزمة السورية:

أ- <u>موقف مصر من الأزمة السورية:</u>

لقد أكد الرئيس السيسي منذ تولية الرئاسة على عمق الارتباط والعلاقة بين مصر والدول العربية بما فيها سوريا وأن مصر لن ترضى أو تدعم استخدام العنف والتطرف في حل الأزمة السورية؛ حيث تنتهج مصر سياسة خارجية متوازنة ومنفتحة على جميع بلدان العالم تقوم على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل ويعكس موقف مصر من الأزمة السورية ثوابت السياسة الخارجية المصرية التي تقوم على عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول إلا في حالة وجود خطر يهدد مصالح مصر والدول العربية[١٣] بالإضافة الي أن مصر تمتلك من القوة والمكانة والموقع الجغرافي ما يمكنها من لعب دور رئيسي تجاه الأزمات العربية لاسيما الأزمة السورية.

<u>وتستند سياسة مصر تجاه الأزمة السورية إلى المبادئ التالية[١٤]:</u>

- الحفاظ على الدولة السورية ووحدة أراضيها.
- الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية وتفعيلها.

• رفض التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن السوري.

• رفض التدخل العسكري في سوريا، ورفض الحلول العسكرية.

• إعطاء أولوية للمساعي السياسية، مع استبعاد الفصائل المصنفة ضمن التنظيمات الإرهابية من المصالحات.

ب- ويمكن تحليل السياسة الخارجية المصرية في التعامل مع الأزمة السورية من خلال أربع نقاط أساسية وهي:

- **المشاركة في الجهود الدولية:**

وذلك اتساقاً مع الموقف الرسمي للدولة الخاص بتأييد التسوية السلمية للصراع السوري، حيث تحرص مصر علي حضور الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تعقد من أجل تسوية الأزمة فهي من الدول الأعضاء في المجموعة المركزية الدولية لدعم سوريا، والتي تهدف لدعم العملية السياسية استناداً إلى بيان جنيف الذي أقر في يونيو ٢٠١٣ ولذلك شاركت مصر في الاجتماعات التي تعقد في إطار هذه المجموعة ومنها الاجتماع الوزاري للمجموعة والذي عقد في لندن في نوفمبر ٢٠١٤، ومفاوضات فيينا حول سوريا التي عقدت[١٥] في أكتوبر٢٠١٥، بالإضافة إلي الوساطة في اتفاقين لوقف اطلاق النار في ٢٠١٧ وعقد اتفاقين للمصالحة بين مناطق الشمال والشرق والساحل السوري في ٢٠١٨ أي: أن مصر شاركت في الجهود الدولية بصورة فعالة كما أنها بادرت بعقد اتفاقات جزئية تسهم ولو بشكل بسيط في حل الأزمة[١٦].

- **التواصل مع أطراف الصراع:**

حيث حافظت مصر على علاقات جيدة سواء مع النظام السوري، أو المعارضة السورية فقد استضافت مصر اجتماعين للمعارضة السورية نظمها المجلس المصري للشئون الخارجية عُقد الاجتماع الأول في يناير٢٠١٥، وقد نص البيان الصادر عن هذا الاجتماع على عشر نقاط رئيسية، تمثل التوجه الرئيسي لتحركات القوى

المشاركة في الاجتماع، شملت تأكيداً على أن الحل في سوريا هو حل سياسي وطني يستند إلى بيان جنيف، هذا وقد عقد الاجتماع الثاني في يونيو ٢٠١٥، وضم ممثلين عن الائتلاف الوطني الي جانب مشاركة وزير الخارجية المصري والأمين العام للجامعة العربية حينها نبيل العربي اذا فمصر بذلت ومازالت تبذل محاولات جادة لحل الأزمة علي جميع الأصعدة الداخلية والخارجية فالتواصل المصري يتم مع جميع الاطراف على كافة المستويات والأصعدة[١٧].

- **التدخل العسكري:**

يُعد التعامل المصري مع قضية التدخل العسكري في حالة الصراع في سوريا متسقاً مع القاعدة العامة للدبلوماسية المصرية، وذلك رغم ما يطرحه استمرار الأزمة هناك من تأثير على الأمن القومي المصري، ويتمثل الموقف المصري في أن الأولوية هي الحفاظ على تماسك الدولة السورية، وقبول التدخل العسكري الدولي في سوريا لمحاربة تنظيم داعش، وغيره من التنظيمات الإرهابية وذلك في إطار الشرعية الدولية، مع إخراج الجماعات المسلحة التابعة لإيران وحزب الله من سوريا، وكذلك كافة القوى الإقليمية الأخرى[١٨].

- **البعد الطاقي:**

حيث تسعي مصر لإقامة تكتل إقليمي للغاز في منطقة شرق المتوسط وتعد سوريا هي إحدى الدول التي تمتلك سواحل كبيره علي البحر المتوسط ولكن في حالة غياب الدولة القومية وانتشار الإرهاب فيها قد يؤدى ذلك الي زعزعة الاستقرار في المنطقة، لذلك فاستعادة الدولة السورية هو أمر بالغ الأهمية لاستعادة الاستقرار في المنطقة، فعلي سبيل المثال: استغلت روسيا وجودها في سوريا وقامت بتوقيع عقود للتنقيب عن النفط والغاز تمتد لمدة ٢٥ عام وتحاول تركيا إيجاد أي منفذ بحري لها علي سواحل البحر المتوسط لتقوم بعمليات التنقيب عن الطاقة مستغلة بذلك الأزمة السورية وغياب الدولة وتحت غطاء أنها تعمل على تأمين حدودها، حيث أن موقع سوريا يسمح لها بان تكون مركز تجمع الطاقة المتجهة الي أوروبا وهو ما ينافس التوجه التركي كما

أنه لم يحدث في سوريا أية عمليات تنقيب عن البترول والغاز الطبيعي مؤخراً إلا من قبل روسيا وبالتالي فإن مصر في تعاملها مع الأزمة السورية تصر علي خروج جميع القوي الموجودة في سوريا واستعادة الدولة السورية مرة أخري بما يحافظ علي الأمن القومي المصري بما فيه الأمن الطاقي[١٩].

ثالثاً: السياسة الخارجية المصرية تجاه الأزمة اليمنية:

وبالإشارة الي الأسباب التي دفعت مصر للمشاركة في هذا التحالف فإنه يمكن إيجازها على النحو التالي[٢٠]:

- دعم وحدة واستقرار اليمن، حيث أن مشاركة مصر جاءت بهدف الحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه وحتى تتمكن الدولة من بسط سيطرتها على كامل الأراضي اليمنية.
- دعم الشرعية في اليمن والمتمثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي، وذلك اتساقاً مع الموقف الذي اتخذته دول مجلس التعاون الخليجي.
- ارتباط الأمن القومي المصري بأمن الخليج خاصة والأمن العربي عموماً، وقد أشار الرئيس السيسي خلال اجتماعه مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في أبريل ٢٠١٥ إلى أن مصر لن تتخلى عن أشقائها العرب وبالتالي فإن المشاركة في العمليات تأتي انطلاقاً من الحفاظ على الأمن القومي العربي بمنطقة الخليج والبحر الأحمر.
- مخاطر الأوضاع في اليمن على الملاحة في قناة السويس ومضيق باب المندب، حيث أفرز تحرك الحوثيين السريع نحو مضيق باب المندب، وانتشار حالة الانفلات الأمني في اليمن مخاوف من التأثير السلبي على الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

وقد عالجت مصر الإشكالية القانونية المتعلقة بالمشاركة في عمليات عسكرية خارجية من خلال البيان الذي أصدرته رئاسة جمهورية مصر العربية في مارس

٢٠١٥، والذي أكد على أن المشاركة تأتي استناداً إلى اتفاقية الدفاع العربي المشترك وميثاق جامعة الدول العربية.

ويمكن معالجة الإشكالية القانونية المتعلقة بمشاركة مصر في تلك العمليات من خلال نقاط محددة[٢١]:

- إن مشاركة مصر في عملية عاصفة الحزم تتوافق مع مبادئ القانون الدولي، كون هذه الجماعة التي سيطرت على مجريات الأمور في اليمن تهدد بغلق مضيق باب المندب الذي يُعد عمقاً استراتيجياً لمصر.
- إن ميثاق الأمم المتحدة يمنع أي دولة من المشاركة في عمليات عسكرية في دولة أخرى إلا في حالتين فقط: أولاهما أن يكون هناك اتفاق بين الدول على التدخل العسكري في حال تعرض دولة ما لأي اعتداء، وثانيتهما أن يكون هناك طلب مقدم من الدولة المعتَدى عليها تستغيث من خلاله بدول أخرى للتدخل العسكري، وهو ما تحقق حين طلب الرئيس الشرعي اليمنى من دول مجلس التعاون الخليجي التدخل العسكري لوقف الزحف الحوثي في بلاده.

كما عالج الدستور المصري - الذي تم إقراره في يناير ٢٠١٤ - تلك الإشكالية، وذلك من خلال المادة (١٥٢) والتي أشارت إلى أنه لا تُرسل القوات المسلحة في مهمات قتالية خارج حدود البلاد، إلا بعد أخذ رأي مجلس الدفاع الوطني وموافقة مجلس النواب بأغلبية الثلثين، وفي حالة عدم وجود مجلس للنواب، فلرئيس الجمهورية الحق في إرسال قوات للخارج بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وموافقة كل من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني.

أ- <u>موقف الخارجية المصرية من الأزمة اليمنية:</u>

يتسم الموقف المصري تجاه الصراع اليمني بالتوافق مع الموقف السعودي خاصة والموقف الخليجي عامة، فالموقف المصري يتسم بالثبات تجاه الأزمة اليمنية منذ

بدايتها لما تمثله من أهمية للأمن القومي المصري ويمكن تحديد السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع اليمني في النقاط التالية[٢٢]:

الحفاظ على هياكل ومؤسسات الدولة الوطنية:

حيث أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي في كلمته بالقمة العربية في مارس ٢٠١٥ على أن مشاركة مصر ضمن عمليات التحالف العربي (بقوة بحرية وجوية فقط) جاءت بهدف الحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه ومصالح شعبه الشقيق ووحدته الوطنية وهويته العربية، وحتى تتمكن الدولة من بسط سيطرتها على كامل الأراضي اليمنية واستعادة أمنها واستقرارها، وبناء على ذلك رحبت وزارة الخارجية المصرية في ١٩ ديسمبر ٢٠٢٠ بتشكيل الحكومة اليمنية الجديدة وذلك تنفيذاً لبنود اتفاق الرياض وقد أكدت مصر موقفها الثابت والداعم للحكومة الشرعية اليمنية وللجهود الأمية المبذولة لتحقيق السلام الشامل وعودة الأمن والاستقرار باليمن.

- **رفض الحلول العسكرية والتدخلات الخارجية ومواجهه الإرهاب:**

وهو النهج الرئيسي للسياسة الخارجية المصرية حيث تتمثل رؤية مصر في أن الفوضى المستدامة الناتجة عن استمرار الصراع المسلح في اليمن من شأنه أن يزيد من قوة وسيطرة الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة، بما يؤثر على الأمن الإقليمي ويضر بالمصالح الوطنية المصرية بل يمتد ليصل إلى الأمن الأوروبي لاسيما في ظل التداخل بين منطقة شمال أفريقيا وجنوب المتوسط حيث تكرر الخارجية المصرية على ضرورة دحر التنظيمات الإرهابية على مختلف أشكالها، وحرمانها من الملاذات الآمنة التي سمحت لها بالتمدد والتوسع وعلى الرغم من القضاء على مشروع الخلافة الذي سعت إليه بعض التنظيمات الإرهابية إلا أن خطر بقايا تلك التنظيمات لازال قائما.

- **دعم الجهود الإقليمية والدولية للخيارات السلمية:**

وبالنسبة لوضع اليمن يستند الموقف المصري علي اعتبارين:

أولهما الارتباط التام بين أمن الخليج والأمن القومي المصري.

وثانيهما تأمين المصالح المصرية في مضيق باب المندب والحفاظ على حرية الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس.

كما أوضح وزير الخارجية سامح شكري- خلال استقباله المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن **(مارتن غرفيث)** بالقاهرة في أبريل ٢٠٢١ – أن مصر تدعم كافة الجهود الرامية للتوصل إلى حل شامل للأزمة اليمنية بالإضافة الي مساندة مصر وترحيبها بالمبادرة السعودية لحل الأزمة اليمنية.

- **تبني دبلوماسية الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية:**

حيث حفز تفشي وباء كوفيد ١٩ على تبني مصر لدبلوماسية الإغاثة، وبناء على ذلك وفي يوليو ٢٠٢٠ تم إرسال مساعدات طبية للحكومة الشرعية في اليمن، من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات بالرياض؛ وذلك بهدف تقديم الدعم وتخفيف العبء عن كاهل اليمنيين في مواجهه انتشار وباء كوفيد ١٩ والأوبئة الأخرى المنتشرة باليمن، وهو ما أشار إليه البيان الصادر عن القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية، بأن المساعدات تأتي انطلاقاً من الروابط القومية وموقف مصر الثابت تجاه أشقائها من الدول العربية والتضامن والتعاون الكامل معهم، وتعمل مصر بقدر الإمكان على تقديم المساعدات الإغاثية، للقادمين من بؤر الصراعات، ورفض إقامة معسكرات خاصة بهم على الأراضي المصرية، وتحرص على تسهيل إجراءاتهم للإقامة في مصر وتوفير الخدمات لهم لحين عودتهم إلى بلادهم مرة أخرى وهو ما ينطبق على الجميع: يمنيين وليبيين وسوريين.

•كبح تنامي نفوذ القوي الإقليمية غير العربية (إيران- تركيا):

حيث تعمل مصر علي كبح نفوذ بعض القوي الإقليمية التي تهدف إلي استغلال الأزمات التي تواجهها الدول العربية من أجل تنفيذ أجندة ومخططات خاصة بها مثل تركيا وإيران التي تقوم بتدرب المقاتلين الحوثيين وإمدادهم بالسلاح المطلوب وهو ما قد دفع الحوثيين لتنفيذ هجمات صاروخية علي المملكة العربية السعودية مما يعد تهديداً للأمن المصري، كما تعمل مصر علي كبح نفوذ الذراع التركي في اليمن والمتمثل في حزب الإصلاح والذي ازداد نشاطه في محافظة تَعِز المطلة علي البحر الأحمر وذلك بهدف دعم الوجود التركي في منطقة البحر الأحمر وهو الأمر المرفوض تماماً من قبل مصر[٢٣].

• حماية الأمن القومي المصري (أمن الطاقة):

وذلك بسبب سعي جماعة الحوثي للسيطرة على المناطق اليمنية الحيوية، ومنها الساحل الغربي المطل على مضيق باب المندب، والذي سيكون له تأثيراً سلبياً على الأمن القومي المصري، حيث تؤدي زيادة الاضطرابات في هذه المنطقة وزيادة القدرات العسكرية لجماعة الحوثي إلى تهديد الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس حيث يمثل المضيق أهمية بالغة لمصر والعالم، وذلك بسبب أن حوالي ٩٨% من البضائع والسفن التي تمر عبر قناة السويس تمر من خلال المضيق، كما أن مصر لديها حالياً شركات تقوم بالتنقيب عن الغاز في البحر الأحمر وهو ما يعد أمن قومي بالنسبة لها، مما دفع مصر إلى تأمين الملاحة في البحر الأحمر وحماية مضيق باب المندب بقواتها البحرية حيث يعد المضيق رابع أكبر الممرات من حيث عدد براميل النفط التي تمر فيه يومياً فقد مر عبر المضيق نحو ٣.٨ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٣، أي نحو ٦.٧%من تجارة النفط العالمية، وتدفق نحو ٤.٨ مليون برميل يوميا من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة عبر المضيق عام ٢٠١٦ في اتجاه أوروبا والولايات المتحدة وآسيا[٢٤].

ختام الدراسة: النتائج والتوصيات

النتائج

لقد استطاعت مصر أن تؤسس لنفسها سياسة خارجية مستقلة ومنفتحة ومتوازنة مكنتها من استعادة مكانتها على الساحة الدولية والإقليمية وفقاً لنموذج يجمع بين الخصوصية وحماية مصالحها والاندماج ومواكبة التطورات، فهي تحاول من خلال تلك السياسة مساعدة الدول العربية على تخطى أزماتها، وذلك للارتباط الوثيق بين الأمن القومي المصري والأمن القومي العربي كما حافظت مروراً بتلك الأزمات علي أمنها الطاقي حيث عملت خروج تركيا من الداخل الليبي وكما تبنت خروج جميع القوى من المعادلة السورية بما يحقق استقرار الدولة وعملت علي تأمين مضيق باب المندب بما يحفظ حقوقها الاقتصادية ويحافظ علي حرية الملاحة الدولية والملاحة في قناة السويس كذلك يحفظ الأمن الطاقي العالمي حيث تمر أغلب تجارة الطاقة من خلاله

لقد ارتكزت السياسة الخارجية المصرية على ثوابت محددة في تعاملها مع الأزمات الثلاثة التي سبق وتناولهم الباحث بالتفصيل وهي:

- الحفاظ علي الدولة الوطنية.
- دعم مؤسسات الدول الوطنية ومساعدتها على استعادة قوتها.
- دعم السيادة الوطنية ومواجه الإرهاب والتطرف.
- رفض التدخلات الخارجية.
- دعم الجهود السليمة لحل الأزمات.

وفي حالة الأزمة الليبية فقد تدخلت مصر مباشرة في جميع أوجه الأزمة وذلك لأن ليبيا تشترك مع مصر في حدود مباشرة كما أن أية مشاكل قد تخل بالأمن القومي الليبي فهي تمس الأمن القومي المصري مباشرة على جميع

الأصعدة بالإضافة إلى أن مصر لم تدخل عسكرياً في ليبيا إلا في حالة الاعتداء على مواطنيها وتحت مبدأ الدفاع وليس الهجوم.

وفي الأزمة السورية فقد قادت مصر أغلب الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي ونجحت في عقد العديد من المصالحات، ولكنها هدفت بشكل أساسي إلى دحر التنظيمات الإرهابية من على الساحة السورية وعملت على استعادة الدولة السورية لقوتها بأي شكل ولم يكن هناك أي داع لتدخل عسكري مصري وهو الأمر المرفوض في نهج الخارجية المصرية الذي يعتمد بشكل أساسي على الجهود الدبلوماسية.

وفي حالة الأزمة اليمنية فإن التدخل العسكري المصري كان محدود جداً وفي إطار أعداد محدودة من القوات الجوية والقوات البحرية وذلك تحت غطاء قانوني بحت، حيث عملت مصر على حماية أمنها الإقليمي والعربي عن طريق تأمين مضيق باب المندب وكذلك مساعدة ودعم الحكومة اليمنية على استعادة نفوذها دبلوماسياً بقدر الإمكان.

التوصيات

- ضرورة بناء محاور ارتكاز مؤثرة خارجيا تتفق مع الرؤي المصرية مثل (الصين- روسيا- فرنسا- السعودية- الإمارات- البرازيل- الأرجنتين) وكذلك زيادة التعاون مع الدول الأفريقية والعمل على أن تكون مصر مركز الثقل الأفريقي أضف إلى ذلك تعميق التعاون مع دول الخليج ومجلس التعاون الخليجي.
- الاستفادة من الدور المصري في منظمة شرق المتوسط لتعزيز التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة وكذلك استثمار التقارب المصري الصيني في تنشيط العلاقات التعاون في مجال الطاقة.

المراجع:

[١] عمرو عادلي، اعتماد مصر على النفط ومخاطر عدم الاستقرار السياسي، مركز مالكوم كير كارنيجي للشرق الأوسط، بيروت، أغسطس ٢٠١٦، متاح على الرابط:

https://carnegie-mec.org/2016/08/03/ar-pub-64238

[٢] وسام محمد، تنافس إقليمي كيف يعزز امن الطاقة من الأمن القومي المصري، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، عمان،٢٠١٨.

[٣] راجية عابدين، الأهمية الاستراتيجية لقطاع الطاقة في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٢، متاح على الرابط:

file:///D:/PIDS%20202.pdf

[٤] أبو بكر الدسوقي، السياسة الخارجية المصرية بين المراجعة والتقييم، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ٢٠٩، يوليو ٢٠١٧، ص٢٦.

[٥] حسن أبو طالب، السياسة المصرية تجاه العروبة والقضايا العربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد٥٧، العدد٢٢٧، يناير٢٠٢٢، ص٣٧.

[٦] محمد كمال، الجديد في السياسة الخارجية ملاحظات رئيسية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢٠٩، يوليو ٢٠١٧، ص٢٩.

[٧] المبادرة المصرية لحل الأزمة الليبية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، سبتمبر ٢٠٢١، متاح على الرابط:

https://www.sis.gov.eg/section/11281/13536?lang=ar

[٨] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحولات العلاقة الليبية المصرية حسابتها ودوافعها، القاهرة، يناير ٢٠٢١، متاح على الرابط:

https://www.dohainstitute.org/a.

[٩] المرجع السابق

[١٠] مروه عنبر، من باريس للقاهرة حتى بوزنيقة أبرز مبادرات حل الأزمة الليبية، جريدة الدستور، القاهرة، سبتمبر ٢٠٢١، متاح على الرابط:

https://www.dostor.org/3201677

[١١] محمد عامر، إنهاء الحرب والمعاناة كيف ساهمت مصر في إنهاء الأزمة الليبية، الدستور، القاهرة، سبتمبر ٢٠٢٠، متاح على الرابط

https://www.dostor.org/3215726

[١٢] رئيس المخابرات العامة: مصر تتمسك بمسار التسوية السياسية في ليبيا برعاية الأمم المتحدة، بوابة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠٢٠، متاح على الرابط:

https://gate.ahram.org.eg/News/2502183.aspx

[١٣] سمر نصر، السياسة الخارجية لمصر بعد ٣٠ يونيو استقلال وندية وشركة متوازية، بوابة الأهرام، القاهرة، يونيو ٢٠٢٠، متاح على الرابط:

https://gate.ahram.org.eg/News/2428485.aspx

[١٤] محمد كمال، مرجع سابق، ص٢.

[15]Press Release: Meeting of Senior Officials of The London 11 Core Group of The Friends of Syria, 10 November 2014، accessed at:

: https://www.gov.uk/government/publications/

[16] Statement of the International Syria Support Group, Office of the Spokesperson, US Department of State, Washington, May, 2016.

[١٧] إيمان رجب، السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات الإقليمية والحاجة إلى إعادة تموضع، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد ٥١، العدد ٢٠٥، ٢٠١٦، ص١٣.

[١٨] المرجع السابق.

[١٩] محمد أبو سريع، شركات الغاز الكبرى وشرق المتوسط بين التنافس والتعاون، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد٥٦، العدد٢٢٣، يناير ٢٠٢١، ص١٠٣.

[٢٠] ولاء عبد الفتاح، المشاركة المصرية في عاصفة الحزم الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ابريل٢٠١٥، متاح على الرابط:

https://www.sis.gov.eg/Story/104695/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8F%D8%B4%D8 %85?lang=ar

[٢١] المرجع السابق.

[٢٢] محمد عز العرب، توجهات وأليات السياسة الخارجية المصرية تجاه الأزمات العربية، مجلة الملف المصري، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ٤٨، القاهرة، أغسطس ٢٠٢١، ص١٠.

[٢٣] مصطفي كمال، تقييم السياسات المصرية تجاه الصراع في اليمن، مجلة بدائل، القاهرة، العدد ٤٣، يوليو ٢٠١٧، ص١٧.

[٢٤] المرجع السابق، ص ١٥.